

الهداية هل يجب الوكيل بدو وجب موكلا اذا كان الموكل مال تحت يد
وكيله وامتنع الوكيل من اعماليه وكان الموكل حاضر او غائبا فالجواب
انما يجب الوكيل على دفع ما ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين
او كان كغيبا به والا فلا يجب فيه زاد الشيخ في هذا الجواب ان كان
اخر وان صدق فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يقدر
اخر وايد محض الاشياء السيد احمد الحري ما اتي به قارى
الهداية بنقل من الحاشية ونقله في نراج النجاة ايضا فقد خرم هذا
ان كان الموكل مال تحت يد وكيله ولم يامر بدفعه لا يجب واذا
امر بدفعه وامتنع منه محض اقول وهذا خلاصة ما خرج الحري
الرملي في حاشيته على المصحح ووفق به في عباراتهم كما اوضحته
فيما علقته على الدر المختار قال المتون وانني قارى الهداية ما تارة ان
المديون لو كيله هل يلزمه فاجاب لا يلزم الوكيل دفع ما يديه اليه
وكله بقضه منه وان امكن ان الموكل له تحت يده شي لا يلزمه شي
يدين عليه لان المدين انما تحت الحميم والوكيل بقضه الوديعة او العي
ليس بضم سبل فيما اذا كان له يد القايب مبلغ دين معلوم بدين
عم وفادي بكر انه وكيل زيد بقضه الدين من غير قصد عم على ذلك
ودفع له الدين ومضت مدة والان يراد عم واستراد المبلغ فبكر
فهل ليس لم يرد ذلك حتى يحضر القايب والدفع صحيح الجواب نعم
انما ادعي انه وكيل القايب في قبض دينه فعقد قد انتم امر بدفع
اليه فان حضر القايب فعقد قد والادفع اليه تانيا ودفع به على
الوكيل لو باقيا وان ضاع لاولاد اذ اضمنه عند الدفع او لم يضمنه
على الوكالة ودفع اليه على ادعائه كثر الدايق ومثله في التنوير
وزاد في الوجوه كلها الزهر ليس له الاسترداد حتى يحضر القايب
او ومثله في المتون وسبل قارى الهداية فيما اذا ادعي المديون
انه قبض الموكل دينه فاجاب بانه يورم بالدفع الي الوكيل وليس

انه لا مال عنده فهو كله هل للزهر صح

له ان

له ان يتحمل الوكيل انه ما يعلم انه الموكل قبض الدين واجاب عن سوال
اخر اذا اذكر المديون الوكالة وطلب الوكيل تحليفه على ان ما يعلم انه
وكيل فان تحمل المديون الزهر بدفع الدين وان حلف الوكيل تحليفه على ان ما يعلم انه
في رجل يدعي الوكالة عن امرأة اخرى ساطر ساطر فهل قصص وكانتها مع
كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة ام لا الجواب اذا كانت المرأة
المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكيلها صحيح فتاوى الشلبي
من اوائل التفتاوى الوكالة سبل فيما اذا ثبت زيد له والتم ببلدة
كذا وراعه يستخرج ايضا عن معلومة المحسن لا يقينها ولم يكن مو
سرها معلوما فاشترها عول له بعض معلوم ربه عن فاحش فهل
لا ينفذ الشرا المربور على زيد وفي معنى المقتضى لو اشترى بغيره
تقد وبالفاحش لا وينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يدر ما يشترى
فان عين نقد على الامر كما في الهداية وفي الغاية هو قول غاصم الشماخ
وتامة في البحر ولو سمى له الثمن فاشترى بالكثر لا ينفذ الا الوكيل
بشر الا يشترى فانه يلزمه الامر المسمى كما في الواقعات نراج النجاة من
الوكالة وفي الدر المختار وتقد شراوه ينقل القيمة. وعن سير
وهو ما يقوم وهذا اذا لم يكن سعره معروفا فان كان سعره معروفا
بغير الفاس كغيره فمؤخره حين لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة
ولو فاسا واحدا به يفتى بخ ومثله في الكفر والمهلتي سبل فيما اذا
ادخل زيد القيم ببلدة كذا مع عمرو المكاري مرة متخوفا منها في ارض
ليومها الي بكر فوجدها بكر ناقصة عما قال زيد فهل القول قول
بكر في ذلك الجواب القول قول القايض بعينه وتقدم ذلك في كتاب
البيع بقوله بقوله سبل في امارة تباشر صفة نفسها ايضا اشترى
وتفها وملكها واشترى امتعة من رجل اجانب وتريد ان توكل
اجنبيا دعوي على رجل زاعمة انها من الجندرات والرجل
لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك الجواب نعم سبل في الصحيح الجسد

٢٦٣

هذا هو الجواب
في هذا الجواب
في هذا الجواب

طلب